وكان لها حق تقرير صلاحية الموظفين عند بدء تعيينهم، فضلاً عن الرقابة على القوانين والتشريعات.

أما فيما يخص تولي الوظائف العامة في دولة أثينا، فمن مزايا الفكر الإغريقي عدّ القيام بالوظيفة العامة شرفاً لكل مواطن أثيني، وحتى تتاح الفرصة أمام أكبر عدد ممكن من المواطنين لنيل هذا الشرف، فإن المواطن لم يكن يتولى وظيفة عامة أكثر من مرة واحدة في حياته، باستثناء مناصب القادة العسكريين الذين يتمتعون بمواهب ومواصفات خاصة تتطلب استمرارهم في مناصبهم. وكانت الوظيفة الواحدة تسند إلى هيئة من عشر مواطنين تختار كل واحد منهم إحدى قبائل أثينا العشر، ويرشحون من الأقسام الإدارية المائة التي تتكون منها أثينا، وتتم المفاضلة بينهم عن طريق الاقتراع.

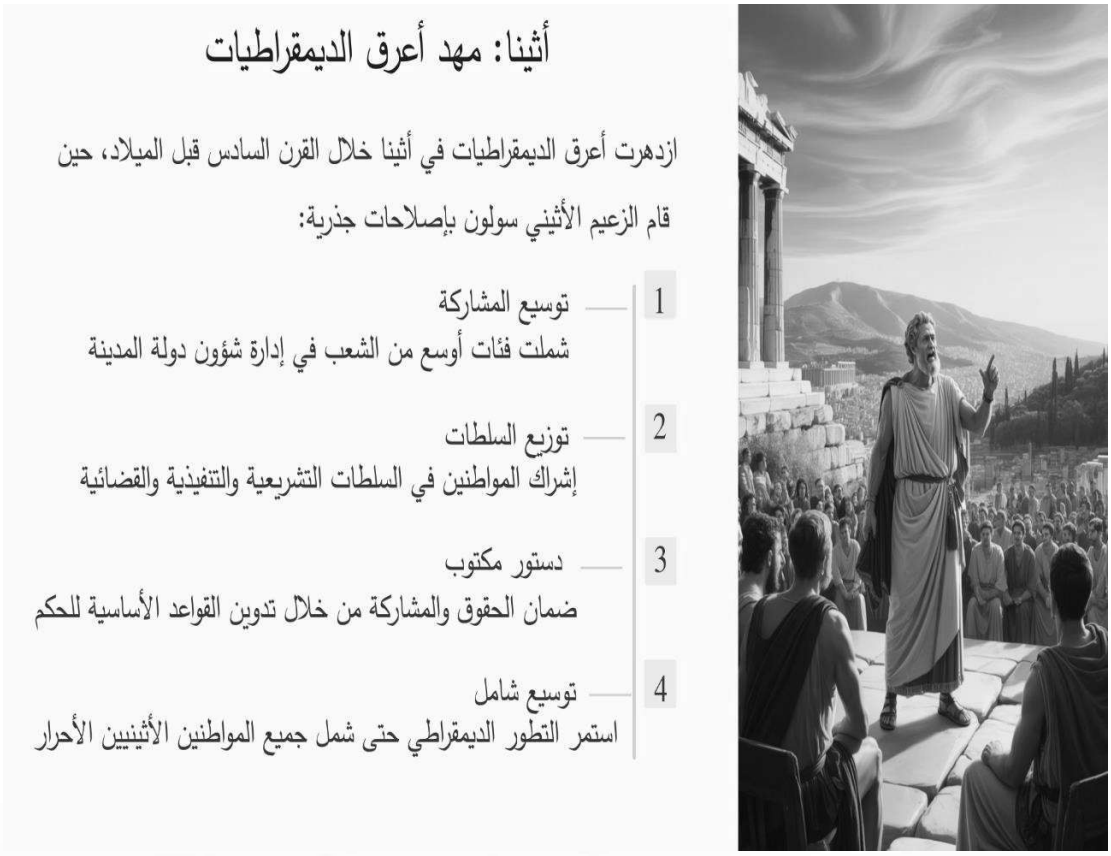

الشكل رقم (٢): النموذج الأثيني في الديمقراطية

(الانتخاب) الذي كان ينظر إليه على أنه آلية أرستقراطية؛ لأنه لا يحقق المساواة التي تحققها آلية (الاقتراع).[١] أما أرسطو فقد أعطى مكانة متميزة لـ (الديمقراطية المعتدلة)، إذ السلطة للأكثرية من الطبقة الوسطى[٢].

فضلاً عن الانتقادات التي وجهت إلى الديمقراطية الأثينية، فقد كانت هناك عوامل أخرى أسهمت في إضعافها، إذ بنت أثينا حضارة ارتكزت على الفكر والفلسفة والعلوم، مع اقتصاد مزدهر وقوة عسكرية، وهي عوامل أسهمت في جذب مزيد من الأجانب إليها، فضلاً عن وجود العبيد، فإن نسبة المواطنين الأحرار انخفضت مقارنة بنسبة الفئات التي ليس لها الحق في المشاركة السياسية. رافقت ذلك طروحات فكرية من مدارس يونانية كالكلبية والرواقية والأبيقورية التي كانت ترفض فكرة المواطنة في دولة المدينة، داعية إلى مواطنة في دولة عالمية. وما إن تخطت (مقدونيا) حدود دولة المدينة عسكرياً على يد زعيمها الإسكندر المقدوني، حتى تساقطت دول المدينة اليونانية تباعاً، ولتشكل أول دولة عالمية ولكن بلا مواطنة ولا ديمقراطية.

وتلت مقدونيا في الدولة العالمية روما التي تحولت إلى إمبراطورية عالمية مترامية الأطراف بأنظمة حكم مختلفة بين جمهوري وملكي وإمبراطوري، ولتستمر فكرة الدولة العالمية قائمة حتى العصر الحديث حين جاءت معاهدة (ويستفاليا) ١٦٤٨م معلنة انتهاء فكرة الدولة العالمية وولادة الدولة القومية ذات السيادة التي ما زالت مستمرة. وفي خضم تلك القرون الطوال وحتى أواخر القرن الميلادي الثامن عشر لم يكن للديمقراطية والشعب والمواطن وجود على خارطة دول العالم.

---

(١) المصدر السابق، ص ص٨٣-٨٤.

(٢) المصدر السابق، ص٩٥.

البرجوازية التي اغتنت بفعل التجارة والاستعمار وتراجع الإقطاع، ما عزز مكانتها السياسية وأسهم في إعادة صياغة السلطة. واقترنت هذه التحولات بظهور منظومة فكرية جديدة تُعلي من شأن الفرد وحريته، وظهرت مفاهيم كالفردية، والرأسمالية، بفعل تراكم رأس المال، وبما أن نشاط الفرد يتطلب قدراً من الحرية فكانت (الليبرالية)، ليبدأ اسم (الشعب) يظهر في القاموس السياسي في تلك المرحلة. كل ذلك أدى إلى صياغة الأسس النظرية للنظام الديمقراطي الحديث.

أما على المستوى الفكري، فقد اختلف المفكرون في نظرتهم للديمقراطية؛ فبينما اعتبر ديفيد هيوم أن الديمقراطية خطر يؤدي إلى الفوضى بسبب ثقتها المفرطة بالجماهير، رأى فولتير أن الإصلاح لا يتم إلا عبر "المستبد المستنير" لا عبر الشعب الذي وصفه بالجهل. في المقابل، بشر جان جاك روسو بفكرة السيادة الشعبية، لكنه رأى أن الديمقراطية لا تصلح إلا لشعوب فاضلة لم توجد بعد، واعتبرها نظامًا مثاليًا غير قابل للتحقق الكامل. لذا، وحتى نهاية القرن الثامن عشر، ظل مفهوم الديمقراطية مقترنًا في بعض الأوساط بمصطلح (Democracy = Mobocracy)، أي "حكم الرعاع"، في إشارة إلى الخشية من انزلاق السلطة إلى يد العامة غير المؤهلة.[1] لكن التجربة العملية في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة سرعان ما أثبتت إمكانية بناء أنظمة ديمقراطية حديثة تجمع بين التمثيل الشعبي ومؤسسات الحكم الرشيد، ما مهّد لانتشار الديمقراطية كنظام سياسي مشروع في العصر الحديث.

- **المطلب الثاني: الديمقراطية – انتقادات ومتلازمات:**

مر معنا أن الديمقراطية أصبحت ضرورة حتمية بوصفها مبدأً من مبادئ الحكم، ارتبط صعودها تاريخيًا بطبقة البرجوازية الناشئة من داخل المجتمع، التي مثّلت فئة اقتصادية صاعدة لا تمثّل بالضرورة كل فئات الشعب، بل تمثّل الفئة الثرية من أصحاب رؤوس الأموال. ومع ذلك، يمكن القول إن الديمقراطية، التي تعرضت على مدار تاريخها لانتقادات واسعة، استطاعت أن تتجاوز تلك الانتقادات من خلال مسار تطوري طويل، ويُعزى ذلك إلى أن الديمقراطية تُعد الشكل الوحيد للحكم القادر على تصحيح مساره من داخله. وأن التغلب على الانتقادات ترسخ ضمن الممارسة الديمقراطية على نحو عرفي أو قانوني، وأصبح جزءًا من متلازمات الديمقراطية الليبرالية، ومن أبرزها:

---

(١) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٩-١١٠.

وتعود جذور فكرة الفصل بين السلطات إلى المفكر الإغريقي أرسطو، فهو أول من قسم السلطات في الدولة إلى ثلاث: تشريعية: وظيفتها وضع المبادئ والقواعد العامة (التشريع)، وتنفيذية: وظيفتها الاضطلاع بتنفيذ تلك المبادئ والقواعد العامة، وقضائية: وظيفتها تنصب على الفصل في المنازعات والعقاب على الجرائم. مؤكداً ضرورة ألا تكون تلك الوظائف مجتمعة في يد واحدة، بل يجب أن توكل إلى هيئات مختلفة [١].

ومر علينا أن المجالس التمثيلية البدائية قد ظهرت في إنكلترا في القرن الميلادي الثالث عشر أولاً، التي تحولت في ظل النظم الديمقراطية المعاصرة إلى ما تعرف بـ (البرلمانات).

وكان المفكر الإنكليزي جون لوك قد طرح فكرة أن استقرار الدولة يقوم على تنظيم سياسي يضمن حماية حقوق الأفراد، وذلك من خلال فصل السلطات إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية، ترتبط بنوع معين من العلاقة فيما بينها. وقد اعتبر لوك أن البرلمان، بوصفه ممثلاً لإرادة الشعب، الذي يضم ممثلين ينتخبهم أبناء الشعب، يشكل السلطة العليا في الدولة، وله صلاحية حل نفسه وإعادة تشكيله عبر انتخابات دورية، إذا ما أدرك أنه سلك سلوكاً يتعارض والمهام الموكلة إليه. وتتمثل مهمته الأساسية في سنّ القوانين بما يتوافق وقوانين الطبيعة. أما الحكومة، فهي السلطة التنفيذية التي تكون أدنى من السلطة التشريعية، وتخضع لرقابة البرلمان، ومهمتها تنفيذ القوانين الصادرة عنه.[٢]

أما المفكر الفرنسي (مونتسكيو) فقد كرس جزءاً مهماً من كتابه (روح القوانين) لمبدأ الفصل بين السلطات، مستندًا فيه نظريًا إلى أفكار أرسطو، ولاحظ تجسيده العملي في النظام السياسي الإنكليزي. وقد حدد مونتسكيو وظائف السلطة التشريعية في سنّ القوانين، ومتابعة تنفيذها، والمصادقة السنوية على الميزانية، مؤكدًا ضرورة تعاون السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية؛ لأن للأخيرة الحق في منعها من ممارسة مهامها.[٣]

ومما يجدر ذكره هو أن الفصل بين السلطات لا يعني الفصل المطلق فيما بينها، بل أنه يعني عدم تركيز السلطة في يد واحدة، وأن هناك تعاوناً ما بين السلطات تحدده دساتير كل دولة وفقاً لنظامها السياسي. وأن الفصل بين السلطات والانتخابات الدورية لا يحولان فقط دون فساد النظام السياسي، بل يوقفان أيضاً دائرة تعاقب أنظمة الحكم التي قد يرتبط دورانها بفساد أي من تلك الأنظمة.

---

(١) للمزيد من التفصيل ينظر على سبيل المثال: مصطفى النشار، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٨-١٢٠.

(٢) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٦-٨٧.

(٣) المصدر السابق، ص ص٩٠-٩١.

للمفهوم الاجتماعي والفكري فهي محفوظة للجميع وفقاً للقانون، وعلى أساس المساواة.

ت. المجتمع المدني: تُسجَّل على الديمقراطية ملاحظة شائعة مفادها أنها تعبّر عن "حكم الأغلبية"، وهو ما قد يُهدد حقوق الفرد داخل تلك الأغلبية. ورغم التحذيرات من "طغيان الأغلبية"، فإن الأنظمة الديمقراطية الحديثة نجحت في ترسيخ الحريات الفردية قانونيًا وفكريًا. فقد أكد جون ستيوارت ميل أهمية حرية الرأي، مشددًا على أن مخالفة الفرد لرأي الأغلبية لا تسوغ إسكات صوته، ودافع عن حرية الفعل ما دام الأفراد يتحملون نتائج أفعالهم. أما ألكسيس دي توكفيل، فرأى أن الديمقراطية، رغم إرسائها للمساواة، قد تشجع على الانعزال الفردي والانصراف إلى المصالح الخاصة، ما يضعف المشاركة العامة ويزيد اعتماد الفرد على السلطة. واعتبر أن الحل يكمن في تعزيز "فن التجمع" من خلال مؤسسات المجتمع المدني، كالهيئات المحلية والدينية، التي تدفع الأفراد إلى الاهتمام بالشأن العام. وقد أسهمت هذه الرؤية في بلورة مفهوم المجتمع المدني كوسيط ضروري بين الفرد والدولة، بحيث لا يقتصر دور المواطن على التصويت فقط، إذ إن انكفاءه على ذاته قد يؤدي إلى هشاشة المشاركة العامة، ويُمهد لعودة أشكال جديدة من الاستبداد الذي قد يظهر مستقبلاً نتيجة شعور السلطة بعدم اهتمام الفرد بالشأن العام.[1]

ث. التعددية السياسية: طالما أن الديمقراطية تسمح بحرية التعبير عن الرأي، وحيث أن آراء الناس متعددة، وهي قد تلتقي حول موضوع معين وتختلف عند موضوع آخر، فقد ظهر على نحو تلقائي بين أعضاء البرلمان البريطاني اتجاهان سياسيان رئيسان متعارضان، أحدهما يدعو إلى الحفاظ على الوضع القائم، والآخر ليبرالي يدعو إلى التغيير والمزيد من الحريات. وبهذه النشأة البرلمانية ولدت ما باتت تعرف بالتعددية الحزبية، فالاتجاه الأول عرف باسم (حزب المحافظين)، والآخر عرف باسم (حزب الأحرار/ الليبراليين). لتؤسس بعد ذاك الأحزاب السياسية كأجهزة منظمة تحمل أفكاراً معينة، وتضم أفراداً مؤمنين بتلك الأفكار، هدفهم الوصول إلى السلطة السياسية. ولتغدو الظاهرة الحزبية لا مجرد إحدى متلازمات الديمقراطية، بل أيضاً إحدى المؤسسات السياسية في النظم السياسية للدولة الحديثة.

وتأتي التعددية الحزبية ضمن إطار أوسع هو التعددية السياسية التي تضمنها الديمقراطية التي تسمح بالتعبير عن الآراء المتعددة في المجالات شتى، وفي مقدمتها المجال السياسي. مثلما اقترنت الأحزاب بالديمقراطية، حتى بات ينظر إلى أنه لا ديمقراطية بلا أحزاب، وأن الأحزاب عماد الديمقراطية.

ج. المشاركة السياسية الواسعة: من أبرز الانتقادات التي وُجهت إلى الديمقراطية في بداياتها

---

(١) عبد الرضا حسين الطعان، مصدر سبق ذكره، ص ص١٢٦-١٢٧.

المبحث الثالث
الديمقراطية في القرن العشرين بين الشمولية والتوسع العالمي

يعالج هذا المبحث التحديات التي واجهت الديمقراطية خلال القرن العشرين، ولا سيما صعود الأنظمة الشمولية، ثم يتتبع مسار انتشار الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية، وتبنيها عالميًا بمضامين وأشكال مختلفة.

- **المطلب الأول: الديمقراطية قبل الحرب العالمية الثانية (بروز الشمولية):**

على الرغم من التطورات التي شهدتها الديمقراطية كما سبق ذكره، فقد برز تيار مناهض لها عُرف باسم (الشمولية) أو (الكليانية/ Totalitarianism) كرد فعل على مبادئ الحرية والمشاركة. ويُعزى هذا التراجع إلى أن ليس جميع الأفراد يؤمنون بالحرية والديمقراطية؛ فبعضهم يمجد السلطة المطلقة ويخضع لها، وآخرون يميلون إلى التسلط على الآخرين، وهناك من ينجذب إلى الخضوع لسلطة قوية والتمرد على غيرها، وأن بعض الأفراد يبحثون في داخلهم عن (زعيم) أو (قائد) يتبعونه.

وتقوم الشمولية على دمج السلطات وتركيزها في يد جهة واحدة، بخلاف مبدأ الفصل بين السلطات. وقد رأى أنصار الشمولية أن الديمقراطية تؤدي إلى تفكك السلطة بسبب الانشغال بالمصالح الفردية والنقد الدائم للحكومة، مما يضعف هيبة الدولة، ويجعلها خاضعة لمطالب الأفراد بدلاً من أن يكون الأفراد في خدمة الدولة.

وتهدف الشمولية بدرجة أساسية إلى إلغاء وجود المجتمع المدني من الخريطة الاجتماعية والسياسية للدولة، وإلى إزالة الفروق الفردية لصالح الانصهار الكامل في الدولة. وكان أبرز منظّري هذا الاتجاه المفكر الألماني (هيغل)، الذي اعتبر أن المجتمع المدني تسوده علاقات تنازع وشقاق بين أفراده وجماعاته بسبب سيطرة المصالح الفردية، في حين أن الصالح العام لا يتحقق إلا من خلال تجاوز الفردية. وقد رأى أن الدولة مهددة بالزوال نتيجة تصادم الإرادات الخاصة، وأن الطروحات التي تضع الفرد في موقع أسبق من الدولة وتطالب بخدمة الدولة له لا تمثل واقعاً عملياً. وعليه، رأى هيغل أن المجتمع القائم على التعدد والتنازع يجب أن يُستبدل بنظام شمولي تتكامل فيه المصالح الخاصة ضمن